مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية
اسم الكاتب: د. ليندا اسماعيل، علي حاتم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4854
تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 03:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية

الدكتورة: ليندا اسماعيل*
علي حاتم**

(تاريخ الإيداع 10 / 1 / 2016. قُبِل للنشر في 19 / 5 / 2016)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دوافع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية. لتحقيق هذا الهدف، قام الباحثان باستخدام منهجية المسح، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة ثم تحليلها من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية بلستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج أن المصارف العاملة في سورية تقوم بتطبيق اتفاقية بازل 2 استجابة لمتطلبات رقابية ودولية . فيما يتعلق بتحديات تطبيق الاتفاقية، تواجه هذه المصارف تحديات مرتبطة بتطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال)، حيث لا تملك بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية. يضاف إلى ذلك أنها غير حاصلة على تصنيف ائتماني دولي. كما توجد تحديات مرتبطة بتطبيق المحور الثاني (المراجعة الرقابية) تتعلق بشكل خاص بقلة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة. وأخيراً، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين واقع تطبيق بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية وبين كل من التحديات المرتبطة بتطبيق المحاور الثلاثة للاتفاقية وتلك المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية. كما توجد علاقة عكسية بين واقع التطبيق والتحديات المرتبطة بالموارد المادية والبشرية في المصارف العامة فقط.

الكلمات المفتاحية: دوافع تطبيق اتفاقية بازل2، تحديات تطبيق اتفاقية بازل2، المصارف التقليدية، سورية.

* مدرسة– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.
** طالب ماجستير– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

The Motives and Challenges of Applying the Basel II Accord in Operating Conventional Banks in Syria

Dr. Linda Ismaiel*
Ali Hatem**

(Received 10 / 1 / 2016. Accepted 19 / 5 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research aims to shed light on the motives and the challenges of the application of Basel II in banks operating in Syria. To achieve this goal, the researcher used the survey methodology, where the data was collected using a questionnaire and then analyzed by applying a set of statistical methods using the SPSS program. The results revealed that the banks operating in Syria are applying the Basel II Accord in response to regulatory and international requirement. With respect to the challenges of the application of the Accord, these banks face the challenges associated with the application of the first pillar (minimum capital requirements), as these banks do not have comprehensive historical data that can be relied on to measure credit, operational and market risks. In addition to the fact that they do not hold any international credit rating. There are also challenges associated with applying the second pillar (supervisory review), particularly related to the low number of working-staff in the field of banking supervision, in addition to the challenges of the political circumstances and the prevailing economic conditions. Finally, the results showed an inverse relationship between the reality of the Basel II application in conventional banks operating in Syria and between each of the challenges associated with implementing the three pillars of the Accord and those associated with political and economic conditions. There is also an inverse relationship between the reality of the implementation and the challenges associated with the material and human resources merely in public banks.

Keywords: Basel II application Motives,Basel II application Challenges, Banks, Syria.

* **Assistant Professor- Department of Banking and Finance- Faculty of Economics- Tishreen University- Syria.**
** **Postgraduate student - Department of Banking and Finance- Faculty of Economics- Tishreen University- Syria.**

مقدمة:

في إطار تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي، قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الأولى في عام 1988 والتي تم تعديلها في عام 1996. حددت هذه الاتفاقية نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال حيث يتم احتسابها بقسمة رأس المال الرقابي على مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية في المصارف.

خلال فترة التسعينات، وخصوصاً عند وقوع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا (1997)، ونتيجة النواقص التي تعاني منها اتفاقية بازل الأولى، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في هذه الاتفاقية. لذلك بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية التي تم إقرارها في 16 حزيران 2004. تقوم اتفاقية بازل 2 على ثلاث محاور أساسية هي: المتطلبات الدنيا لرأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، وانضباط السوق.

بالنسبة للمحور الأول، بقي الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال المطلوب الاحتفاظ به من قبل المصارف 8% كما هو في اتفاقية بازل 1. كما أن الشرائح الثلاثة المكونة لبسط نسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي، رأس المال المساند، والقروض المساندة قصيرة الأجل) بقيت نفسها. لكن الاختلاف بين الاتفاقيتين يكمن في تطوير أساليب قياس المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى الأخذ بالاعتبار للمخاطر التشغيلية. حددت اتفاقية بازل 2 في الواقع ثلاثة أساليب لقياس المخاطر الائتمانية، وهي الأسلوب المعياري الذي يعتمد على التصنيفات الائتمانية الممنوحة من قبل مؤسسات تصنيف معترف بها ، أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي، وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم. كما حددت ثلاثة أساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي أسلوب المؤشر النمطي، الأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم. أما أساليب قياس المخاطر السوقية فقد بقيت نفسها كما في بازل1، وهي الأسلوب المعياري وأسلوب النماذج الداخلية.

بالنسبة للمحور الثاني ، فإنه يهدف إلى التأكد من أن المصرف يملك رأس مال كاف لتغطية المخاطر، بالإضافة إلى تشجيع المصارف على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر. فالمطلوب من إدارة المصرف هو تطوير عملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال، ووضع أهداف لرأس المال تتلاءم مع أنشطة المصرف والمخاطر المحيطة به. بحسب هذا المحور، يجب على السلطات الرقابية التأكد من أن المصارف التي تستخدم أساليب التصنيف الداخلية لقياس مخاطر الائتمان وأساليب القياس المتقدمة لقياس مخاطر التشغيل تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات النوعية والكمية.ويكون على المراقبين التدخل وبسرعة لمنع انخفاض رأس المال الرقابي دون الحد الأدنى المفروض في اتفاقية بازل 2، واتخاذ الإجراءات المناسبة فيحال حصول ذلك.

أما فيما يخص المحور الثالث، فيهدف إلى الحث على الشفافية و انضباط السوق وتشجيع المصارف على إتباع الممارسات المصرفية السليمة، وذلك من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بالحكم على مدى كفاية رأسمال المصرف، أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، السياسة المتبعة لتقييم المصرف لأصوله والتزاماته، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر.

بالنسبة لسورية،وبهدف تطبيق معايير رقابية تنسجم مع اتفاقية بازل 2،فقد صدر بتاريخ 23-1-2007 القرار رقم 253 الخاص بإدارة المخاطر وبالرقابة المصرفية.يتوجب على المصارف العاملة في سورية بحسب هذا القرار أن تحتفظ بنسبة ملاءة لا تقل عن 8%. ويقصد بنسبة الملاءة النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى مجموع المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.وقد أعلن مصرف سورية المركزي عن وضع خطة وبرنامج للانتقال لتطبيق معايير بازل 2 لكفاية رأس المال وإلزام المصارف العاملة بها ابتداء من عام 2011 كحد أقصى.

يشكل تطبيق اتفاقية بازل 2 تحدياً كبيراً بالنسبة للمصارف بشكل عام، ولمصارف الدول النامية والصاعدة بشكل خاص، ومنها سورية. حيث أنَ هناك صعوبات وتحديات كبيرة تواجه هذه الدول فيما يتعلق بتطبيق المحاور الثلاثة لهذه الاتفاقية، خاصة وأن تطبيقها يتجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة جديدة في إدارة العمل المصرفي مع ما يتطلبه هذا من تهيئة البيئة المناسبة لذلك ووضع سياسات مرحلية للتوافق مع أحكام ومعايير هذه الاتفاقية مع العمل في نفس الوقت على تهيئة الظروف للأخذ بالأساليب الأكثر تطورا. ولا شك أن هذا الأمر من شأنه أن يضع مسؤولية كبيرة على المصارف المركزية في هذه الدول.

أخذ تطبيق اتفاقية بازل 2 وتحدياتها، وخاصة في الدول النامية والصاعدة، حيزاً هاماً من اهتمام الباحثين. إذ تناولت دراسة كلاب (2007)على سبيل المثال دوافع تطبيق دعائم بازل 2 في فلسطين والبحث في التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيقها. وقد توصل الباحث إلى أن المصارف العاملة في فلسطين تواجه مجموعة من التحديات لتطبيق دعائم بازل 2 من أهمها عدم وجود خطط إستراتيجية، قلة الموارد البشرية الداخلية المدربة، عدم ملائمة السياسات المحاسبية مع الممارسات العالمية، ضعف البيئة التشريعية والقانونية، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات التصنيف الائتمانية المحلية.

هدفت دراسة Cornford (2006) بدورها إلى معرفة مدى تطبيق اتفاقية بازل 2 في كل من الدول المتقدمة والنامية والتحديات التي تواجهها. أظهرت نتائج الدراسة قيام الدول المتقدمة بتطبيق أفضل من الدول النامية لاتفاقية بازل2. وأوضحت النتائج أن هناك أثاراً متوقعة لتطبيق الاتفاقية منها السماح للمصارف الأجنبية القوية بالتأثير في قرارات السلطات الرقابية فيما يتعلق بالأساليب المتبعة لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية. يضاف لها عدم قدرة المصارف المحلية في الدول النامية على مواكبة تطور المصارف الأجنبية الكبيرة عند اعتماد أساليب قياس متقدمة لتلك المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة متطلبات رأس المال للمصارف المحلية مقارنة بالأجنبية.

وهدفت دراسة Goltschaclk (2007) إلى تقييم مدى تطبيق اتفاقية بازل 2 في الدول ذات الدخل المنخفض، وخاصة من الدول الإفريقية، والتحديات التي تواجهها.أظهرت نتائج الدراسة أن من هذه التحديات عدم وجود وكالات تصنيف ائتمانية محلية، عدم توفر الإمكانات التقنية المناسبة، صعوبة بناء قاعدة بيانات موثوقة وعدم وجود قدرات كافية لدى المشرفين لتطبيق الأساليب الأكثر تقدماً في قياس المخاطر. وقد أوضحت الدراسة أنه نتيجة هذه المعوقات سيتم اعتماد أسلوب مبسط عن الطريقة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان.

أما دراسة زيدان (2010) فقد تناولت مدى استعداد المصارف الخاصة في سورية لتطبيق مقررات بازل 2. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن تأخر المصارف الخاصة العاملة في سورية في تطبيق مقررات بازل 2 ناتج عن كون دخول هذه المصارف إلى سورية هو حديث العهد، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في تطبيق اتفاقية بازل1 ومن ثم الانتقال لتطبيق اتفاقية بازل 2.

وبحثت دراسة Masood and Fry (2011) في تحديات تطبيق معايير بازل 2 في الباكستان. توصلت الدراسة إلى وجود الدافع والحافز لدى المصارف الباكستانية لتطبيق معايير بازل 2، وإلى اهتمامهم بقياس المخاطر الائتمانية واعتماد أساليب قياس متقدمة لذلك، إلا أن المصارف الخاصة مستعدة بشكل أفضل من المصارف الحكومية لتطبيق هذه الاتفاقية في الباكستان. كما أظهرت وجود صعوبات في قياس المخاطر التشغيلية.

بدورها هدفت دراسة .Barth et al (2012) إلى تحليل نتائج المسح الرسمي الرابع الذي قام به البنك الدولي في عام 2011 بخصوص التنظيم الرقابي والمصرفي في أكثر من 125 بلد، ومنها سورية، وذلك في إطار سعيه مع

بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي لتصميم استراتيجيات فعالة لإصلاح القطاع المالي وتقديم توصيات للدول بشكل يساعدها على تحسين كفاءة واستقرار أنظمتها المالية. أظهرت نتائج الدراسة أن العديد من الدول اتبعت تنظيمات وقوانين خاصة برأس المال أكثر صرامة ومنحت قدراً أكبر من السلطة لمؤسسات الإشراف والرقابة الرسمية. لكن معظم هذه الدول لم تستطع تعزيز قدرة وحافز المستثمر الخاص على الرقابة، وهذا التشديد فيما يخص متطلبات رأس المال وزيادة السلطات الرقابية لم يكن له أثراً إيجابياً على القطاع المالي. وبرأي الباحثين، لا يجب على الدول النامية والصاعدة أن تقوم بتطبيق متسرع للمحورين الأول والثاني من بازل 2، حيث لا بد أولاً من تطوير البيئة القانونية والتشريعية والمؤسساتية ونظم المعلومات والحوافز في هذه الدول حتى يصبح بمقدورها تطبيق هذه المعايير بالشكل الذي يحقق تطور وتحسن أداء النظام الرقابي والمصرفي فيها. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم إحراز بعض الدول، ومنها سورية، تقدما فيما يخص تحسين وتعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي والمالي، بالرغم من تعزيزها للتنظيمات المتعلقة برأس المال. هذه النتائج، وبناءا على توصيات الباحثين، تستلزم مزيدا من التقصي والتحليل والدراسة في كل دولة على حدا.

لتحقيق هذا الهدف واستناداً لهذه التوصيات، يسعى البحث الحالي إلى إلقاء الضوء على مدى استجابة وتطبيق المصارف التقليدية العاملة في سورية لمعايير رقابية منسجمة مع المعايير الدولية لاتفاقية بازل 2، بالإضافة إلى دراسة الدوافع و التحديات التي تعيق تطبيق هذه الاتفاقية بالشكل الذي يضمن تحسين وتعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي في سورية. وهنا لا بد من التنويه لأوجه الاختلاف الأساسية بين الدراسة الحالية ودراسة زيدان (2010)، حيث يكمن الاختلاف بداية في كون دراسة زيدان (2010) قد تناولت عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية، في حين تتناول الدراسة الحالية تطبيق معايير بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية، العامة والخاصة والمقارنة فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، هدف زيدان (2010) إلى دراسة مدى استعداد المصارف الخاصة في سورية لتطبيق اتفاقية بازل 2، في حين يهدف البحث الحالي بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق هذه المصارف لهذه الاتفاقية بعد مرور عدة سنوات على إلزامها بتطبيقها. تكمن مساهمة الدراسة الحالية أيضاً في دراسة الصعوبات والتحديات التي تفرضها البيئة القانونية والتشريعية والمؤسساتية والتنظيمية في سورية على تطبيق معايير اتفاقية بازل 2، بالإضافة إلى دراسة الصعوبات والتحديات التي تفرضها الظروف الاقتصادية والأزمة السياسية الراهنة.

1 مشكلة البحث :

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

1. ما هي دوافع تطبيق معايير اتفاقية بازل 2 من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية؟
2. ما مدى تطبيق المصارف التقليدية العاملة في سورية لمعايير اتفاقية بازل 2؟
3. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق معايير اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية ؟
4. هل يوجد اختلاف بين المصارف التقليدية العامة والخاصة العاملة في سورية فيما يتعلق بدوافع، واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 ؟
5. ما هي العلاقة بين واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية؟
6. هل يوجد اختلاف في العلاقة بين واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية بحسب نوع المصرف عام أو خاص؟

2 - أهمية البحث وأهدافه:

3-1 أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على هذه الأسئلة وذلك من أجل إلقاء الضوء على دوافع تطبيق اتفاقية بازل 2 من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية، تقييم الإجراءات التي قامت بها هذه المصارف لتطبيق معايير اتفاقية بازل2، وتحديد العوائق والتحديات التي تواجهها في تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى دراسة الارتباط بين واقع وتحديات تطبيق هذه الاتفاقية. يهدف البحث أيضاً إلى المقارنة بين المصارف التقليدية العامة والخاصة من حيث دوافع، واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2، ومن حيث العلاقة بين واقع وتحديات تطبيق هذه الاتفاقية.

3-2 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث النظرية في أنه يلقي الضوء بشكل مختصر على المحاور الثلاثة لاتفاقية بازل 2. في حين تكمن الأهمية العملية للبحث في أنه يلقي الضوء على دوافع، واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في سورية بما يمكن من تقديم توصيات للسلطات الرقابية و مسؤولي إدارة المخاطر في المصارف حول وسائل تحسين وتطوير واقع النظام الرقابي والمصرفي والبيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية بما يسمح بتطبيق هذه الاتفاقية بالشكل الذي يحقق تحسنا وتطويرا في الأداء المصرفي واستقرارا في النظام المصرفي والمالي ككل.

3 - منهجية البحث :

يقوم الباحث باستخدام منهجية المسح (survey). وقد تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة، ثم تحليلها من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية بلستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإنسانية المعروف باسم SPSS.

4-1- طريقة جمع البيانات:

قام الباحثان بتصميم استبانة تهدف إلى معرفة واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 بمحاورها الثلاثة في المصارف التقليدية العاملة في سورية، ومعرفة دوافع هذه المصارف لتطبيقها، والوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجهها.تمّ تصميم هذه الاستبانة بالاستناد إلى دراستي (Masood and Fry,2011) و (Barth et al.,2012)، وقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين . تتألف الاستبانة من أربعة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول:** يتكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية عن أفراد العينة.
- **القسم الثاني:** يتعلق بدوافع تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية، ويتكون من 7 فقرات.
- **القسم الثالث:** يتعلق بواقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية، ويشتمل على ثلاث مجالات:المجال الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال) ويحتوي على 15 فقرة تتعلق بطرق قياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، المجال الثاني (عمليات المراجعة الرقابية) ويحتوي على 5 فقرات، المجال الثالث (انضباط السوق) ويشتمل على 7 فقرات.
- **القسم الرابع:** يتعلق بتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية، ويشتمل على خمس مجالات:المجال الأول (التحديات المتعلقة بتطبيق المحور الأول) ويشتمل على 9 فقرات، المجال الثاني (التحديات المتعلقة بتطبيق المحور الثاني) ويتكون من 3 فقرات، المجال الثالث (التحديات المتعلقة بتطبيق المحور الثالث) ويتكون من 6 فقرات، المجال الرابع (التحديات المتعلقة بالموارد المادية والبشرية) ويتكون من 7 فقرات، والمجال الخامس (التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة) ويتكون من فقرتين.

تم استخدام الأسئلة المغلقة. وقد تمَ استخدام أسئلة قائمة بخصوص واقع تطبيق المحور الأول والثاني من اتفاقية بازل2، واستخدام أسئلة تقدير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي فيما يتعلق بواقع تطبيق المحور الثالث من اتفاقية بازل 2، بدوافع تطبيق اتفاقية بازل2، وبالتحديات المرتبطة بتطبيقها:

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم اختبار الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، حيث أظهرت النتائج أنَ قيمة معامل الثبات مقبولة بالنسبة لجميع المجالات لأنها أعلى من القيمة (0,70)(Travakol and Dennick, 2011). أظهرت معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لفقرات المجالات أيضاً ارتباط كل فقرة بإجمالي فقرات كل مجال[1].

تمَ توزيع الاستبانات على موظفي لجنة إدارة المخاطر المختصة بتطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التقليدية العامة والخاصة العاملة في سورية [2]، حيث تضم كل لجنة 3 موظفين، وبالتالي يبلغ إجمالي عدد الموظفين 51 موظف.أي تمَ توزيع 51 استبانة استرد منها 34 استبانة بمعدل 66,7%[3].

4 2 الأساليب الإحصائية:

بما أن البيانات هي بيانات فئوية ورتبية، سيتم اتباع أساليب الإحصاء اللامعلمي لتحليل البيانات، حيث يشير Cooper and Schindler, 2009) أنه لا يمكن إتباع أساليب الإحصاء المعملي لتحليل البيانات في حال كانت البيانات فئوية أو رتبية.

سيتم بداية حساب **النسب المئوية والتكرارات والمنوال** وذلك بهدف دراسة دوافع، واقع وتحديات تطبيق معايير بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية . يعتبر المنوال من أداوت الإحصاء الوصفي الذي يمكن من توصيف المتغيرات ومقارنتها عددياَ. والمنوال هو القيمة الأكثر تكراراً في الحدوث أو الظهور، ويمكن أن يكون هناك أكثر من منوال (الطويل ،2015).

سيتم بعد ذلك تطبيق الاختبارين التاليين:

- **اختبار مان وتني Mann–Whitney U**:يستخدم لاختبار الفروق بين مجموعتين مستقلتين. وهو اختبار لا معلمي يتم فيه مقارنة الوسيطات. وحتى يكون هناك فروق معنوية يجب أن يكون مستوى الدلالة Asymp.sig أصغر من 0,05. الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان يوجد فروق في إجابات المصارف التقليدية العامة والخاصة على أسئلة الاستبيان، فيما يتعلق بدوافع، واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل2.
- **معامل ارتباط سبيرمان Spermans Rank Order Correlation** : يستخدم لحساب قوة العلاقة بين متغيرين، وهو اختبار لامعلمي بديل لارتباط بيرسون. وتتراوح قيم هذا المعامل بين (−1، +1). يكون هناك علاقة ذات

[1]تتوفر النتائج لدى الباحثين عند الطلب.
[2] المصارف العامة: المصرف التجاري، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، المصرف الزراعي.
المصارف الخاصة: بنك بيمو، بنك سورية المهجر، بنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبلوس سورية، بنك قطر الوطني، بنك عودة، بنك سورية والخليج، البنك العربي سورية، فرنسبنك، بنك الشرق.
لم تستجب إدارات بنك الأردن سورية، مصرف التسليف الشعبي، ومصرف التوفير لطلب الباحث.
[3]معدل الاستجابة الكلي = إجمالي عدد الاستجابات\ إجمالي العينة

دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة أصغر من 0,05. سيتم استخدام هذا الاختبار لدراسة الارتباط بين واقع تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية وبين تحديات تطبيق هذه الاتفاقية.

4 -النتائج والمناقشة:

5-1-النتائج المتعلقة بدوافع تطبيق اتفاقية بازل 2من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية:

يظهر الجدول رقم (1)النتائج المتعلقة بدوافع تطبيق معايير بازل2 من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية.

جدول رقم (1): دوافع تطبيق معايير بازل2 من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية:

المجال	المنوال	النسبة المئوية
تطبيق اتفاقية بازل2 مهم بالنسبة للمصرف الذي تعمل لديه	موافق بشدة	52,9%
تطبيق اتفاقية بازل2 مهم للنظام المصرفي في سورية	موافق بشدة	58,9%
يطبق المصرف اتفاقية بازل2استجابة لمتطلبات دولية[4]	حيادي- موافق- موافق بشدة	29,4%
يطبق المصرف الذي تعمل لديه اتفاقية بازل2 استجابة لمتطلبات رقابية	موافق بشدة	52,4%
يطبق المصرف الذي تعمل لديه اتفاقية بازل2 بهدف تحسين عملية إدارة المخاطر في المصرف الذي تعمل لديه	موافق	61,8%
يؤدي تطبيق اتفاقية بازل2 إلى تحسين تطبيق حوكمة الشركات	موافق	58,8%
يؤدي تطبيق المبادئ التوجيهية للمراجعة الرقابية الواردة في المحور الثاني من اتفاقية بازل2 إلى تحسين نظام المراجعة الرقابية في المصرف	موافق	58,8%

تبين هذه النتائج أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات كانت بالموافقة، حيث كانت القيمة الأكثر تكراراً هي موافق أو موافق بشدة لجميع الفقرات، باستثناء فقرة "يطبق المصرف اتفاقية بازل2 استجابة لمتطلبات دولية" حيث كانت إجابة العاملين عليها بنسب متساوية بين حيادي، موافق وموافق بشدة. وبخصوص فقرة "يطبق المصرف اتفاقية بازل 2 استجابة لمتطلبات رقابية" يعزى سبب الموافقة بشدة على هذه الفقرة بنسبة (52,4%) إلى التزام المصارف العاملة في سورية بشكل عام بتعميمات وقرارات مصرف سورية المركزي. ويمكن تفسير إجابة النسبة الأكبر من الموظفين الذين تم استجوابهم بأنهم (موافقين بشدة)على كون تطبيق اتفاقية بازل 2 مهم بالنسبة للمصرف الذي يعملون فيه وبالنسبة للنظام المصرفي في سورية (52,9 % و 58,9% على الترتيب) بأنه نتيجة وعيهم بأهمية تطبيق اتفاقية بازل 2 وبالدور الذي تلعبه في تحسين وتعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي والمالي في سورية، حيث وافقت النسبة الأكبر منهم على اعتبار تطبيق المصرف الذي يعملون لديه لاتفاقية بازل 2 هو بهدف تحسين عملية إدارة المخاطر في المصرف (61,8%)، تحسين تطبيق حوكمة الشركات (58,8%)، وتحسين نظام المراجعة الرقابية في المصرف(58,8%)، من

[4]تتوزع نسب الإجابة على هذا البند كما يلي: 29,4% موافق، 29,4% موافق بشدة، 29,4% حيادي، 8,8% غير موافق، 2,9% غير موافق بشدة. وبالتالي يمكن الحكم بأن إجابات العاملين على هذا البند كانت بالموافقة بنسبة 58,8%.

خلال تشجيع المصارف على تطوير عملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال ووضع أهداف لرأس المال تتلاءم مع أنشطة المصرف والمخاطر المحيطة به.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Masood and Fry,2011)التي تشير إلى توجه المدراء والعاملين في المصارف الباكستانية العامة والخاصة نحو تطبيق اتفاقية بازل2 نظراً لأهميتها ودورها في تحسين عملية إدارة المخاطر في المصارف وفي تحسين تطبيق حوكمة الشركات.كما تتفق هذه النتائج مع نتائج المسح الذي قامت به مؤسسة الاستقرار المالي(Financial Stability Institute,2010)حول تطبيق اتفاقية بازل 2 في الدول النامية (الشرق الأوسط، إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي)، حيث بينت النتائج إدراك معظم الدول المستجيبة للدور الهام الذي تلعبه اتفاقية بازل2 في تقوية أنظمتها واستقرارها المالي.

6-2- النتائج المتعلقة بواقع تطبيق اتفاقية بازل2 من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية:

تظهر الجداول رقم (2)، (3)، (4) نتائج واقع تطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال) والثاني (عمليات المراجعة الرقابية) والثالث (انضباط السوق) على الترتيب من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية.

6-2-1- واقع تطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال):

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن جميع الإجابات أشارت إلى وجود لجنة لإدارة المخاطر المصرفية ووحدة خاصة بإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، ويعود ذلك إلى التزام المصارف بقرارات مصرف سورية المركزي وبالتحديد التعميم رقم (885) الصادر عام 2008 الذي حدد التوجيهات الأساسية لتطبيق متطلبات بازل 2 وألزم مجالس الإدارة في المصارف العاملة في سورية بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر مؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة ولديهم خبرة عالية في إدارة المخاطر المصرفية على كافة أشكالها.

كما يتضح من الجدول أنَ كافة المصارف التقليدية العاملة في سورية تقوم بتطبيق الأسلوب المعياري المفروض بحسب القرار 253 لعام 2007. وقد أجاب (64,7%) من الذين تم استجوابهم بأن المصارف التي يعملون فيها لا تقوم بتطوير أسلوب لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية وفق احتياجاتها الداخلية، مما يشير إلى عدم اعتماد هذه المصارف لأي خطط أو توجهات لتطبيق الأساليب الأكثر تقدماً لقياس المخاطر الائتمانية الواردة في اتفاقية بازل 2. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المصارف التي قامت بتطوير أساليب لقياس المخاطر الائتمانية وفق احتياجاتها الداخلية (نسبة 35,3% ممن تم استجوابهم)، هي من المصارف الخاصة. ويظهر الجدول أن نسبة 12% من الإجابات أشارت إلى قيام المصارف بتطوير أسلوب لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية وفق احتياجاتها الداخلية، ومن خلال مراجعة الاستبيانات، نجد قيام المصارف الخاصة بذلك بخلاف المصارف العامة.

وفيما يخص قياس المخاطر السوقية، كانت النتائج كما يلي: أشارت النسبة الأكبر (70,6%) إلى وجود وحدة خاصة بإدارة المخاطر السوقية. ومن خلال الزيارة الميدانية للإدارات العامة للمصارف التقليدية العاملة في سورية تبين عدم وجود وحدة خاصة لإدارة المخاطر السوقية في كل من المصرف الصناعي، والمصرف العقاري ومصرف الأردن سورية. أظهرت النتائج أيضاً أن نسبة(91,2%) من المصارف التقليدية العاملة في سورية تقوم بتطبيق الأسلوب المعياري لقياس المخاطر السوقية، وهو يعتبر الأسلوب الأبسط مقارنةً بأسلوب النماذج الداخلية. أما النسبة المتبقية (8,8%) فتقوم بتطبيق أساليب غير تلك الواردة في اتفاقية بازل 2 وأيضاً غير واردة في القرار 253 لعام 2007، ومن بينها المصرف الصناعي حيث يعتمد أسلوب الفجوات التراكمية لقياس مخاطر سعر الفائدة فقط.

وبخصوص قياس المخاطر التشغيلية، أظهرت النتائج وجود وحدة خاصة بإدارة المخاطر التشغيلية بالنسبة لجميع المصارف التزاماً منها بقرارات مصرف سورية المركزي وتحديداً التعميم رقم (885) لعام 2008. كما أن جميع هذه المصارف تقوم بتطبيق أسلوب المؤشر الأساسي لقياس المخاطر التشغيلية والذي نص عليه القرار 253. تجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب يعتبر أبسط الأساليب التي أوردتها اتفاقية بازل2 لقياس المخاطر التشغيلية.

جدول رقم (2): واقع تطبيق المحور الأولمن قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية :

	التكرار	النسبة المئوية
هل توجد لجنة لإدارة المخاطر المصرفية في المصرف الذي تعمل لديه؟		
نعم	34	100%
لا	–	–
المجموع	34	100%
هل توجد وحدة خاصة بإدارة المخاطر الائتمانية في المصرف الذي تعمل لديه؟		
نعم	34	100%
لا	–	–
المجموع	34	100%
ما هو الأسلوب الذي يتبعه مصرفكم لقياس مخاطر الائتمان؟		
الأسلوب المعياري المفروض بحسب القرار 253	34	100%
الأسلوب المعياري بحسب اتفاقية بازل2	–	–
أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي بحسب اتفاقية بازل2	–	–
أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم بحسب اتفاقية بازل2	–	–
المجموع	34	100%
هل قام المصرف الذي تعمل لديه بتطوير أسلوب لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية وفق احتياجاته الداخلية؟		
نعم	12	35,3%
لا	22	64,7%
المجموع	34	100%
هل توجد وحدة خاصة بإدارة المخاطر السوقية في المصرف الذي تعمل لديه؟		
نعم	24	70,6%
لا	10	29,4%
المجموع	34	100%
ما هو الأسلوب الذي يتبعه مصرفكم لقياس المخاطر السوقية؟		
الأسلوب المعياري	31	91,2%
أسلوب النماذج الداخلية	–	–
غير ذلك	4	8,8%

المجموع	34	100%
هل توجد وحدة خاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف الذي تعمل لديه؟		
نعم	34	100%
لا	–	–
المجموع	34	100%
ماهو الأسلوب الذي يتبعه مصرفكم لقياس المخاطر التشغيلية؟		
أسلوب المؤشر الأساسي	34	100%
الأسلوب المعياري	–	–
أسلوب القياس المتقدم	–	–
غير ذلك	–	–
المجموع	34	100%

6-2-2- واقع تطبيق المحور الثاني (عمليات المراجعة الرقابية):

فيما يتعلق بإجابات الموظفين في المصارف التقليدية العاملة في سورية على واقع تطبيق المحور الثاني من اتفاقية بازل2، يظهر الجدول رقم (3) أن نسبة (88,2%) من إجابات العاملين تفيد بوجود دائرة للتدقيق الداخلي مما يدل على التزام أغلب المصارف التقليدية بتشكيل هذه الدائرة للقيام بمراجعة مدى تطبيق وفعالية نظام إدارة المخاطر، وذلك التزاماً بالقرار 123 لعام 2005. وتشير نسبة (79,4%) من الإجابات إلى عدم استعانة المصارف التقليدية العاملة في سورية بجهات خارجية للرقابة، وهذا يظهر وجود خلل في عملية الرقابة على مدى تطبيق اتفاقية بازل 2 وفعالية نظام إدارة المخاطر الموجود في هذه المصارف خاصة وأن الموظفين العاملين في التدقيق الداخلي بحاجة للتدريب في التدقيق المعلوماتي. وهنا ننوه إلى ما أشار إليه مصرف سورية المركزي في القرار رقم 123 بخصوص حاجة المصارف إلى الاستعانة بجهات خارجية للرقابة الداخلية. تظهر إجابات الموظفين أيضاً وجود نظام للرقابة لكل مستوى من مستويات الهيكل الإداري للمصرف، بالإضافة إلى خطة للتقييم الشامل لنسبة كفاية رأس المال التي يحتفظ بها، ونظام تقارير منتظم يمكن الإدارة العليا من متابعة وتقدير المستوى الحالي للمخاطر ومتطلبات رأس المال المستقبلية. وهذا يشير إلى التزام المصارف بقرارات مصرف سورية المركزي رقم 123و120 لعام 2005، وذلك في سبيل سعيه لتطبيق فعال لاتفاقية بازل2.

جدول رقم (3): واقع تطبيق المحور الثاني من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية:

	نعم	لا	المجموع
هل توجد لدى المصرف الذي تعمل لديه دائرة للتدقيق الداخلي مهمتها مراجعة مدى تطبيق وفعالية نظام إدارة المخاطر؟	30 88,2%	4 11,8%	34 100%
هل يستعين المصرف بجهات خارجية للرقابة الداخلية؟	7 20,6%	27 79,4%	34 100%

هل يوجد نظام للرقابة لكل مستوى من مستويات الهيكل الإداري للمصرف؟	31 91,2%	3 8,8%	34 100%
هل يوجد لدى مصرفكم خطة للتقييم الشامل لنسبة كفاية رأس المال التي يحتفظ بها؟	34 100%	–	34 100%
يتوفر لدى مصرفكم نظام تقارير منتظم يمكن الإدارة العليا من متابعة وتقدير المستوى الحالي للمخاطر	34 100%	–	34 100%
يتوفر لدى مصرفكم نظام تقارير منتظم يمكن الإدارة العليا من تقدير متطلبات رأس المال المستقبلية	28 82,4%	6 17,6%	34 100%

6-2-3 واقع تطبيق المحور الثالث (انضباط السوق):

يظهر الجدول رقم (4)نتائج المنوال لواقع تطبيق المحور الثالث، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من إجابات العاملين كانت بالموافقة وذلك فيما يخص جميع الفقرات باستثناء فقرة "يقوم مصرفكم بوضع استراتيجيات لتوعية العملاء فيما يخص الامتثال لمتطلبات انضباط السوق"، والتي كانت الإجابة عليها حيادية بنسبة (44,1%). وبذلك يمكن القول أنَ المصارف التقليدية العاملة في سورية تقوم بالالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في التعميم رقم (885)الصادر عام 2008 الذي يحدد التوجيهات الأساسية باتجاه تطبيق متطلبات بازل 2،حيث تقوم المصارف بالإفصاح عن الأساليب المتبعة لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية عند حساب نسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى خطة الطوارئ التي تعدها لضمان استمرارية أعمالها ونشاطاتها في حال حدوث أزمة. كما تقوم بالإفصاح عن سياستها فيما يخص سرية المعلومات، والتسهيلات الائتمانية التي جرى إعادة جدولتها خلال السنة، وأخيراً مستوى الخسائر الناتج عن تقلبات أسعار الفائدة.

جدول رقم (4): واقع تطبيق المحور الثالث من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية:

الفقرات	المنوال	النسبة المئوية
تلبي إجراءات المصرف الذي تعمل لديه بخصوص الشفافية بشكل كاف متطلبات انضباط السوق الواردة في اتفاقية بازل2	موافق	67.6%
يقوم مصرفكم بوضع استراتيجيات لتوعية العملاء فيما يخص الامتثال لمتطلبات انضباط السوق	محايد	44,1%
يقوم مصرفكم بالإفصاح عن خطة الطوارئ التي يعدها لضمان استمرارية أعماله ونشاطاته في حال حدوث أزمة	موافق	58,8%
يقوم مصرفكم بالإفصاح عن سياسته فيما يخص سرية المعلومات	موافق	64.7%
يفصح المصرف الذي تعمل لديه عن التسهيلات الائتمانية التي جرى إعادة جدولتها خلال السنة	موافق	55.9%
يفصح المصرف الذي تعمل لديه عن مستوى الخسائر الناتج عن تقلبات أسعار الفائدة	موافق	52.9%

يقوم مصرفكم عند حساب نسبة كفاية رأس المال بالإفصاح عن الأساليب المتبعة لقياس المخاطر الائتمانية	موافق	61,8 %
يقوم مصرفكم عند حساب نسبة كفاية رأس المال بالإفصاح عن الأساليب المتبعة لقياس السوقية	موافق	61,8 %
يقوم مصرفكم عند حساب نسبة كفاية رأس المال بالإفصاح عن الأساليب المتبعة لقياس التشغيلية	موافق	61.8%

6-3- النتائج المتعلقة بتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2من قبل المصارف التقليدية العاملة في سورية:

تظهر الجداول (5)، (6)، (7)، (8)، (9)نتائج التحليل بالنسبة لتحديات تطبيق المحاور الثلاثة من اتفاقية بازل2 بالإضافة للتحديات المرتبطة بالموارد البشرية والمادية وبالظروف السياسية والاقتصادية على الترتيب.

6-3-1- تحديات تطبيق المحور الأول:

نلاحظ من الجدول رقم (5)المتعلق بتحديات تطبيق المحور الأول أن القيمة الأكثر تكراراً هي موافق لجميع الفقرات باستثناء فقرة " يحتاج تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً لقياس المخاطر في اتفاقية بازل 2 تعديلاً في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية" حيث كانت النسبة الأكبر من الإجابات على هذه الفقرة (محايد). ويعود سبب الموافقة بنسبة(58,8%) على فقرة "يحد عدم وجود مؤسسات تصنيف ائتماني محلية من قياس المخاطر الائتمانية وفق متطلبات اتفاقية بازل 2" وبنسبة (67,6%)على فقرة " يحد ارتفاع تكلفة الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسة تصنيف ائتماني دولية من قياس المخاطر الائتمانية وفق متطلبات اتفاقية بازل 2" إلى الدور الذي تلعبه مؤسسات التصنيف في تطبيق اتفاقية بازل 2، وبشكل خاص الأسلوب المعياري المتبع في قياس المخاطر الائتمانية. وبالنظر لصعوبة حصول المصارف السورية على تصنيفات ائتمانية من قبل مؤسسات التصنيف الائتمانية العالمية، خاصة نتيجة التكاليف المرتفعة للحصول على مثل هذه التصنيفات ، تبرز الحاجة لوجود مؤسسات تصنيف محلية. لكن صناعة مثل هذه المؤسسات لا تزال في مراحلها الأولى في الدول النامية وهي معدومة في سورية مما يحد من تطبيق الأسلوب المعياري بالشكل الذي يعطي تقييم دقيق عن المخاطر الائتمانية. لهذا السبب، وبحسب القرار (253) لعام 2007، يتم إتباع الأسلوب المعياري البسيط في سورية والذي لا يأخذ بالاعتبار التصنيفات الائتمانية بالنسبة للمصارف السورية.

ويعود سبب الموافقة بنسبة (41,2%) على فقرات " لا تدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة في المصرف الذي تعمل لديه متطلبات اتفاقية بازل 2 فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية" وبنسبة 61,8%)على فقرات " لا تتوفر في مصرفكم بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات بازل 2 فيما يتعلق بقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية" إلى أن عدم توفر البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية القادرة على إدارة هذه التكنولوجيا بالإضافة إلى عدم توفر بيانات تاريخية عن حوادث سابقة لا يساعد المصرف على استخدام أساليب أكثر تقدماً وفق اتفاقية بازل2 لقياس هذه المخاطر.

تتفق هذه النتائج مع دراسة (Masood and Fry,2011)، والتي تشير إلى وجود صعوبات في قياس المخاطر التشغيلية في باكستان، حيث لا يوجد فيها بنية حالية لتكنولوجيا المعلومات تدعم متطلبات اتفاقية بازل 2

للمخاطر التشغيلية، الأمر الذي يحد من تطبيق الاتفاقية بشكل فعال. بالإضافة إلى وجود تحديات أخرى تواجه المصارف العامة والخاصة تتمثل بعدم وجود بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها في تلبية متطلبات اتفاقية بازل2 فيما يتعلق بقياس المخاطر الائتمانية. كما تتفق النتائج أيضاً مع دراسة (Goltschaclk,2007) التي أشارت إلى وجود صعوبات في قياس المخاطر الائتمانية بحسب اتفاقية بازل 2 في البلدان النامية والمنخفضة الدخل، بسبب عدم وجود وكالات تصنيف ائتماني محلية وبسبب عدم وجود قاعدة بيانات موثوقة.

جدول رقم (5): التحديات المتعلقة بتطبيق المحور الأول :

الفقرات	المنوال	النسبة المئوية
يحد عدم وجود مؤسسات تصنيف ائتماني محلية من قياس المخاطر الائتمانية وفق متطلبات اتفاقية بازل2	موافق	58,8%
يحد ارتفاع تكلفة الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسة تصنيف ائتماني دولية من قياس المخاطر الائتمانية وفق متطلبات اتفاقية بازل2	موافق	67,6%
لا تدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة في المصرف الذي تعمل لديه متطلبات اتفاقية بازل2 فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية	موافق	41,2%
لا تدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة في المصرف الذي تعمل لديه متطلبات اتفاقية بازل2 فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية	موافق	41,2%
لا تدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المتوفرة في المصرف الذي تعمل لديه متطلبات اتفاقية بازل2 فيما يتعلق بالمخاطر السوقية	موافق	41,2%
لا تتوفر في مصرفكم بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات بازل2 فيما يتعلق بقياس المخاطر الائتمانية	موافق	61,8 %
لا تتوفر في مصرفكم بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات بازل2 فيما يتعلق بقياس المخاطر التشغيلية	موافق	61,8 %
لا تتوفر في مصرفكم بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات بازل2 فيما يتعلق بقياس المخاطر السوقية	موافق	61,8 %
يحتاج تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً لقياس المخاطر في اتفاقية بازل2 تعديلاً في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية	حيادي	44,1%

6-3-2- تحديات تطبيق المحور الثاني:

بالنسبة لتحديات تطبيق المحور الثاني، يظهر الجدول رقم (6) أن الإجابات على فقرة "توجد حاجة لقوانين إضافية فيما يتعلق بمعايير المراجعة الرقابية من أجل تطبيق ملائم لاتفاقية بازل 2 في سورية" كانت حيادية بنسبة (46%)، مما يعني أن الرؤية غير واضحة بخصوص هذه الفقرة. ولم توافق نسبة (44,1%) ممن تم استجوابهم على وجود موظفين مؤهلين في التدقيق المعلوماتي في دائرة التدقيق الداخلي، وهذا يعتبر أحد معوقات تطبيق اتفاقية بازل 2 بشكل فعال، حيث يتطلب الأمر قدرة تقنية كافية للتحقق من صحة تطبيق الأساليب الواردة في اتفاقية بازل 2 ومراقبة

آلية التطبيق. كما ترى الأغلبية (61,8%) أن مراقبة المصارف العاملة في سورية وفروعها يعتبر أمراً صعباً نتيجة قلة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية، مما يشكل تحدياً آخراً في سبيل تطبيق فعال لاتفاقية بازل 2 في سورية، حيث يتطلب ذلك وجود مراقبين يملكون خبرة كافية لتقديم المساعدة وتقييم كيفية ومدى تطبيق اتفاقية بازل 2، وكذلك للتأكد من أنَ تقنيات إدارة المخاطر مناسبة وسليمة.

تتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة (Goltschaclk,2007) التي أشارت إلى عدم وجود قدرات كافية للمراقبين في البلدان النامية والمنخفضة الدخل لمراقبة تطبيق أساليب التصنيف الداخلية الأساسية والمتقدمة لقياس المخاطر الائتمانية. كما تتفق النتائج أيضاً مع دراسة (Cornford,2006) التي أوضحت أن نسبة المراقبين الذين هم بحاجة إلى تدريب وتأهيل فيما يتعلق بتطبيق معايير اتفاقية بازل 2 تتراوح بين 60-80%، وذلك في كل من إفريقيا والبحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

جدول رقم (6): التحديات المتعلقة بتطبيق المحور الثاني:

الفقرات	المنوال	النسبة المئوية
توجد حاجة لقوانين إضافية فيما يتعلق بمعايير المراجعة الرقابية من أجل تطبيق ملائم لاتفاقية بازل2 في سورية	حيادي	46.1%
تتضمن دائرة التدقيق الداخلي موظفين مؤهلين في التدقيق المعلوماتي	غير موافق	44,1%
تعد مراقبة المصارف العاملة في سورية وفروعها أمراً صعباً نتيجة قلة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية	موافق	61,8 %

6-3-3- تحديات تطبيق المحور الثالث:

يظهر الجدول رقم (7) النتائج المتعلقة بتحديات تطبيق المحور الثالث (انضباط السوق). كانت الإجابات على فقرة "تشكل التشريعات المصرفية في سورية عائقاً أمام متطلبات الإفصاح بموجب اتفاقية بازل 2" متساوية بين الموافقة والحيادي بنسبة (35,3%) وبالتالي الرؤية غير واضحة بخصوص هذه الفقرة. أما الإجابات على فقرات "تضع متطلبات الإفصاح بموجب اتفاقية بازل 2 المصرف الذي تعمل لديه في مزايا غير تنافسية" و"تؤدي هيمنة المصارف المملوكة من قبل القطاع العام إلى انخفاض مستوى الشفافية والإفصاح" تميل إلى عدم الموافقة بنسب (41,2%) و(50%)على التوالي. يعود ذلك إلى أنَ تعليمات الشفافية والإفصاح من قبل المصرف المركزي تسري على جميع المصارف العامة والخاصة على حد سواء. وقد اعتبرت نسبة (38,2%) من الإجابات أن القوانين المصرفية في سورية ليست واضحة بشكل كاف لتمكن المصرف الذي تعمل لديه من حل العقبات المتعلقة بحماية البيانات التي أوجدتها اتفاقية بازل2. أما الإجابات على فقرة "يؤدي وجود ضمانات حكومية إلى انعدام الحافز لدى العملاء لمراقبة نشاط المصارف مما يخفض مستوى الشفافية والإفصاح" فكانت بالموافقة بنسبة (50%)، ويعود ذلك إلى اعتماد العملاء على الضمانات الحكومية للمحافظة على أموالهم دون الحاجة إلى مراقبة عمل المصارف. وقد وافقت نسبة هامة من المجيبين (51%) على أنه يجب على المصرف أن يخطط لحل مشكلة حماية البيانات في ظل اتفاقية بازل2 من خلال

أخذ موافقة عملائه بهذا الخصوص، مما يظهر إدراكهم لأهمية الشفافية والإفصاح للوصول إلى تطبيق فعال لاتفاقية بازل2 من خلال توعية العملاء بأهمية الإفصاح وأخذ موافقتهم بخصوص حماية البيانات.

جدول رقم (7): التحديات المتعلقة بتطبيق المحور الثالث :

الفقرات	المنوال	النسبة المئوية
تشكل التشريعات المصرفية في سورية عائقاً أمام متطلبات الإفصاح بموجب اتفاقية بازل2	موافق – حيادي	35,3%
تضع متطلبات الإفصاح بموجب اتفاقية بازل2 المصرف الذي تعمل لديه في مزايا غير تنافسية	غير موافق	41,2%
تؤدي هيمنة المصارف المملوكة من قبل القطاع العام إلى انخفاض مستوى الشفافية والإفصاح	غير موافق	50%
يؤدي وجود ضمانات حكومية إلى انعدام الحافز لدى العملاء لمراقبة نشاط المصارف مما يخفض مستوى الشفافية والإفصاح	موافق	50%
تعتبر القوانين المصرفية في سورية واضحة بشكل كاف لتمكن المصرف الذي تعمل لديه من حل العقبات المتعلقة بحماية البيانات التي أوجدتها اتفاقية بازل2	غير موافق	38,2%
يجب على المصرف الذي تعمل لديه أن يخطط لحل مشكلة حماية البيانات في ظل اتفاقية بازل2 من خلال أخذ موافقة عملائه بهذا الخصوص	موافق	51%

6-3-4- التحديات المتعلقة بالموارد المادية والبشرية:

يظهر الجدول رقم (8) نتائج المنوال المتعلقة بتحديات الموارد المادية والبشرية. اعتبرت النسبة الأكبر (55,8%)أن تكلفة اتفاقية بازل 2 ليست كبيرة مقارنة مع منافعها، مما يشير إلى وعي بأهمية ومنافع تطبيق اتفاقية بازل2 بمحاورها الثلاثة، بالرغم من تكاليف تطبيق هذه الاتفاقية وخصوصاً عند الانتقال لتطبيق الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر الواردة في اتفاقية بازل2، عدا عن التكاليف المرتفعة للحصول على تصنيف ائتماني من قبل مؤسسات تصنيف ائتمانية دولية ومعترف بها.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، أظهرت موافقة الموظفين على فقرة " يمتلك الموظفون في إدارة المخاطر في المصرف الذي تعمل لديه معرفة كافية بمعايير اتفاقية بازل 2" وفقرة "يؤمن المصرف برامج مستمرة لتدريب الموظفين القائمين على إدارة المخاطر لتطبيق معايير بازل 2" بنسبة (76,5%) ونسبة (47,1%) على الترتيب،اهتمام الإدارات العامة للمصارف التقليدية العاملة في سورية بالاستعداد والعمل لتطبيق معايير اتفاقية بازل 2 ولتدريب الموظفين فيها على متطلبات هذه الاتفاقية. في حين كانت الرؤية لديهم بخصوص فقرة " تشكل ضآلة الحوافز والرواتب المدفوعة للمراقبين عائقاً أمام استقطاب الكفاءات والمهارات الجديدة" غير واضحة. تتفق هذه النتائج مع دراسة (Masood and Fry,2011)، حيث أشارت إلى أن الموارد البشرية و تقانة المعلومات تعيق تطبيق اتفاقية بازل 2، وأن هناك حاجة إلى كوادر بشرية مؤهلة تساعد على تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً لقياس المخاطر.

جدول رقم (8): التحديات المتعلقة بالموارد المادية والبشرية:

الفقرات	المنوال	النسبة المئوية
تعتقد أن تكلفة اتفاقية بازل2 كبيرة مقارنة مع منافعها	غير موافق	55,8%
لا يمتلك المصرف الذي تعمل لديه موارد مادية كافية تساعد على تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً بحسب اتفاقية بازل2 لقياس المخاطر الائتمانية	موافق	47,1%
لا يمتلك المصرف الذي تعمل لديه موارد مادية كافية تساعد على تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً بحسب اتفاقية بازل2 لقياس المخاطر التشغيلية	موافق	47,1%
لا يمتلك المصرف الذي تعمل لديه موارد مادية كافية تساعد على تطبيق الأساليب الأكثر تقدماً بحسب اتفاقية بازل2 لقياس المخاطر السوقية	موافق	47,1%
يمتلك الموظفون في إدارة المخاطر في المصرف الذي تعمل لديه معرفة كافية بمعايير اتفاقية بازل2	موافق	76,5%
يؤمن المصرف برامج مستمرة لتدريب الموظفين القائمين على إدارة المخاطر لتطبيق معايير بازل2	موافق	47,1%
تشكل ضآلة الحوافز والرواتب المدفوعة للمراقبين عائقاً أمام استقطاب الكفاءات والمهارات الجديدة	حيادي	47,1%

6-3-5- التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والاقتصادية:

يبين الجدول رقم (9) أن إجابات العاملين على الصعوبات والتحديات المرتبطة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة كانت بالموافقة بنسب (70,6%) و(82,4%) على التوالي، وهذا أمر طبيعي حيث أن الأزمة السياسية والاقتصادية التي يمر بها القطر السوري تؤثر على الموارد المادية للمصارف العاملة في سورية، وتقلل من حصولها على التمويل اللازم لها. كما أنها تحد من التعاون والتكامل الرقابي بين سورية والدول الأخرى، وتحد من فرص الاستفادة من دورات دولية لتطبيق معايير اتفاقية بازل2 بالإضافة لحضور كافة المؤتمرات والندوات العالمية بهذا الخصوص.

جدول رقم (9): التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة:

الفقرات	المنوال	النسبة المئوية
تؤثر الظروف السياسية السائدة على تطبيق معايير اتفاقية بازل2 بشكل فعال	موافق	70,6%
تؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على تطبيق معايير اتفاقية بازل2 بشكل فعال	موافق	82,4%

6 4 نتائج دراسة الفروق بين إجابات العاملين بحسب نوع المصرف عام أو خاص:

بعد تحليل فقرات الاستبيان تمّ تطبيق اختبار مان وتني لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المصارف بحسب نوعها، عام أو خاص، وذلك فيما يتعلق بدوافع، واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في سورية. تظهر النتائج (الجدول رقم 10)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين حول دوافع تطبيق دعائم

اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية بحسب نوع المصرف عام أو خاص (حيث أن مستوى الدلالة 0,324 أكبر من 0,05).

بالنسبة لواقع تطبيق محاور الاتفاقية، تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين حول واقع تطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال) من اتفاقية بازل 2 (مستوى الدلالة 0,000 أصغر من 0,05). ويعزى سبب الاختلاف إلى التزام المصارف الخاصة بشكل أكبر بإحداث وحدة خاصة لإدارة مخاطر السوق، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب المعياري لقياس المخاطر السوقية. لكن المصرف الصناعي والمصرف العقاري لا يملكان وحدة خاصة لإدارة مخاطر السوق، كما أنهما يستخدمان أساليب مختلفة عن تلك الواردة في القرار 253 لقياس المخاطر السوقية. ويعود سبب الاختلاف أيضاً إلى قيام جزء من المصارف الخاصة، بخلاف المصارف العامة، بتطوير أساليب لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية من أجل احتياجاتها الداخلية. أما بالنسبة لواقع تطبيق المحور الثاني (عمليات المراجعة الرقابية) والمحور الثالث (انضباط السوق)من اتفاقية بازل 2 فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بحسب نوع المصرف عام أو خاص (مستوى الدلالة أكبر من)0,05.

وفيما يخص تحديات تطبيق الاتفاقية، تظهر النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين حول تحديات تطبيق المحور الثاني والثالث في المصارف التقليدية العاملة في سورية بحسب نوع المصرف عام أو خاص، والأمر نفسه فيما يتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية. أما فيما يخص تحديات تطبيق المحور الأول فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الموظفين بحسب نوع المصرف (مستوى الدلالة 0,004 أصغر من 0,05)، حيث تواجه المصارف العامة تحديات أكبر في تطبيق هذا المحور، إذ أنها لا تقوم بتطبيق الأسلوب المعياري لقياس المخاطر السوقية، وليس لديها وحدة لإدارة المخاطر السوقية، بخلاف المصارف الخاصة. وفيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بالموارد المادية والبشرية فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الموظفين بحسب نوع المصرف (مستوى الدلالة 0,001 أصغر من 0,05)، حيث تمتلك المصارف الخاصة موارد مادية وبشرية مؤهلة بشكل أكبر، مقارنة مع المصارف العامة، لتطبيق اتفاقية بازل2.

جدول رقم (10): نتائج اختبار مان ويتني للفروق بين إجابات العاملين بحسب نوع المصرف عام أو خاص:

المجال	نوع المصرف	العدد	قيمة الاختبار U	قيمة z	مستوى الدلالة
دوافع تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية	خاص	23	100	0,98	0,324
	عام	11			
واقع تطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال)	خاص	23	110	0,38	0,000
	عام	11			
واقع تطبيق المحور الثاني (عمليات المراجعة الرقابية)	خاص	23	83	0,88	0,091
	عام	11			
واقع تطبيق المحور الثالث (انضباط السوق)	خاص	23	113	0,43	0,856
	عام	11			
تحديات تطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال)	خاص	23	48	3,32	0,004

			11	عام	
0,31	0,82	84	23	خاص	تحديات تطبيق المحور الثاني (عمليات المراجعة الرقابية)
			11	عام	
1	1,22	126	23	خاص	تحديات تطبيق المحور الثالث (انضباط السوق)
			11	عام	
0,001	3,46	33	23	خاص	تحديات الموارد المادية والبشرية
			11	عام	
0,26	1,11	101	23	خاص	تحديات الظروف السياسية والاقتصادية
			11	عام	

6-4 نتائج دراسة الارتباط بين واقع تطبيق اتفاقية بازل2 وتحدياتها في المصارف التقليدية العاملة في سورية

تمَ تطبيق معامل ارتباط سبيرمان لدراسة الارتباط بين واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية وبين تحديات تطبيق هذه الاتفاقية. يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (11): معامل ارتباط سبيرمان بين واقع تطبيق معايير بازل2 وبين تحديات تطبيق الاتفاقية

		التحديات المتعلقة بتطبيق المحاور الثلاثة لاتفاقية بازل 2
تطبيق معايير بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية	معامل ارتباط سبيرمان	-0.766
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	34
	التحديات المتعلقة بالموارد المادية والبشرية	
تطبيق معايير بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية	معامل ارتباط سبيرمان	0.394
	مستوى المعنوية	0.021
	حجم العينة	34
	التحديات المتعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة	
تطبيق معايير بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية	معامل ارتباط سبيرمان	-0.527
	مستوى المعنوية	0.001
	حجم العينة	34

تظهر نتائج الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق معايير بازل 2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية وبين كل من التحديات المرتبطة بتطبيق المحاور الثلاثة، بالموارد المادية والبشرية، وبالظروف السياسية والاقتصادية (مستوى الدلالة أصغر من 0,05). في الواقع، توجد تحديات عديدة تواجهها المصارف العاملة في سورية تعيق تطبيق اتفاقية بازل 2 بالشكل الأكثر فعالية. من هذه التحديات التكاليف المرتفعة للحصول على

تصنيف ائتماني دولي والتي تعجز معظم المصارف التقليدية العاملة في سورية عن تحملها. ومع غياب مؤسسات تصنيف ائتماني محلية تقدم تصنيفات للمصارف المحلية تبقى هذه المصارف خارج التقييم مما يعني ضعف قدرتها على استقطاب مصادر التمويل الدولية. يضاف إلى ذلك عدم توفر البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية القادرة على إدارة هذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات تاريخية، وهذا لا يساعد المصرف على استخدام أساليب أكثر تقدماً وفق اتفاقية بازل 2 لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية. كما يعود ذلك إلى وجود تحديات مرتبطة بعمليات المراجعة الرقابية، مثل عدم وجود عدد كاف من المراقبين الذين يملكون معرفة كافية بجوانب تطبيق اتفاقية بازل 2 وافتقارهم للقدرات التقنية التي تمكنهم من التأكد من صحة تطبيق أساليب قياس المخاطر الواردة في اتفاقية بازل 2. بالإضافة إلى وجود صعوبات وتحديات مرتبطة بتطبيق المحور الثالث تتعلق بانخفاض مستوى الشفافية والإفصاح وانعدام الحافز لدى العملاء لمراقبة نشاط المصارف بسبب اعتمادهم على الضمانات الحكومية للمحافظة على أموالهم دون الحاجة إلى مراقبة المصارف. كما أن العقوبات الاقتصادية تؤثر على الموارد المادية والبشرية للمصارف التقليدية العاملة في سورية، ويحد من قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لها. أضف إلى ذلك أنَ الظروف السياسية تحد من التعاون والتكامل الرقابي بين سورية والدول الأخرى كما تحد من فرص الاستفادة من دورات دولية عن تطبيق معايير اتفاقية بازل2، ومن حضور ندوات ومؤتمرات عالمية بخصوص هذا الموضوع.

6 4 – دراسة فروق الارتباط بين واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل2 بحسب نوع المصرف عام أو خاص:

نقوم فيما يلي بتطبيق معامل ارتباط سبيرمان بالنسبة لكل نوع من المصارف، عام وخاص، على حدا، وذلك بهدف معرفة ما إذا كانت توجد فروق في الارتباط بين واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 بحسب كل نوع. يظهر الجدولين (12) و(13) نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمصارف العامة والخاصة على التوالي:

جدول رقم (12): معامل ارتباط سبيرمان بين واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف العامة العاملة في سورية

	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية	
تحديات متعلقة بتطبيق المحاور الثلاثة	−0.354	0.050	واقع تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف العامة العاملة في سورية
تحديات متعلقة بالموارد المادية والبشرية	−0.371	0.027	
تحديات متعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة	−0.362	0.041	

جدول رقم(13): معامل ارتباط سبيرمان بين واقع وتحديات تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف الخاصة العاملة في سورية

	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية	
تحديات متعلقة بتطبيق المحاور الثلاثة	−0.570	0.014	واقع تطبيق اتفاقية بازل2 في المصارف الخاصة العاملة في سورية
تحديات متعلقة بالموارد المادية والبشرية	0.568	0.065	
تحديات متعلقة بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة	−0.463	0.044	

نستنتج من الجدولين السابقين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق اتفاقية بازل 2 في كل من المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية وبين التحديات المرتبطة بتطبيق المحاور الثلاثة، وتلك المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية (مستوى الدلالة أصغر من 0,05). تظهر النتائج أيضاً أنَ تحديات الموارد المادية والبشرية تعيق تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف العامة العاملة في سورية، بخلاف المصارف الخاصة.

7 – الاستنتاجات والتوصيات:

هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء علىواقع تطبيق اتفاقية بازل2 بمحاورها الثلاثة في المصارف التقليدية العاملة في سورية، ومعرفة دوافع هذه المصارف لتطبيقها، والوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجهها .لتحقيق هذا الهدف، قام الباحثان باستخدام منهجية المسح، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة ثم تحليلها من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية بلستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإنسانية المعروف باسم SPSS.

فيما يتعلق بدوافع تطبيق اتفاقية بازل 2، أظهرت النتائج أن المصارف التقليدية العاملة في سورية عامة أو خاصة تقوم بتطبيق هذه الاتفاقية استجابة لمتطلبات رقابية ودولية، ولأن تطبيق هذه الاتفاقية يؤدي إلى تحسين عملية إدارة المخاطر في المصارف كما يؤدي إلى تحسين تطبيق حوكمة الشركات، وتحسين نظام المراجعة الرقابية في المصرف. أظهرت النتائج أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين حول دوافع تطبيق دعائم اتفاقية بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية بحسب نوع المصرف عام أو خاص.

فيما يتعلق بواقع تطبيق اتفاقية بازل2، بينت النتائج قيام المصارف العامة والخاصة في سورية بتطبيق الأسلوب المعياري المبسط لقياس المخاطر الائتمانية، وأسلوب المؤشر النمطي لقياس المخاطر التشغيلية، والأسلوب المعياري لقياس المخاطر السوقية(باستثناء المصرف الصناعي الذي يعتمد أسلوب الفجوات التراكمية لقياس المخاطر السوقية).كما تلتزم هذه المصارف بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر المصرفية، ووحدات مستقلة لإدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، باستثناء مصرف الأردن سورية والمصرف الصناعي الذين لا يملكان وحدة مستقلة لإدارة المخاطر السوقية. بينت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الخاصة والعامة حول واقع تطبيق المحور الأول.أما بخصوص واقع تطبيق المحورين الثاني والثالث من اتفاقية بازل 2، فقد أظهرت النتائج التزام المصارف التقليدية العاملة في سورية بمعظم متطلبات عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العاملين بحسب نوع المصرف عام أو خاص.

فيما يتعلق بتحديات تطبيق اتفاقية بازل2، تواجه المصارف التقليدية في سورية تحديات مرتبطة بتطبيق المحور الأول (المتطلبات الدنيا لرأس المال)، حيث لا تملك هذه المصارف بيانات تاريخية شاملة يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات اتفاقية بازل 2 لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية. يضاف إلى ذلك أن جميع المصارف التقليدية عامة أو خاصة غير حاصلة على تصنيف ائتماني دولي. ويرتبط هذا التحدي بتحدٍ أخر يتمثل في عدم وجود مؤسسات تصنيف ائتماني محلية، مما يحد من قياس المخاطر الائتمانية وفق متطلبات بازل 2.كما توجد تحديات مرتبطة بتطبيق المحور الثاني (عمليات المراجعة الرقابية) تتعلق بشكل خاص بقلة عدد الكوادر العاملة في مجال الرقابة المصرفية.كما أوضحت النتائج وجود تحديات متعلقة بالموارد المادية والبشرية بالنسبة للمصارف التقليدية وخاصة العامة العاملة في سورية حيث تفتقر هذه المصارف إلى الموارد الكافية التي تساعدها على تطبيق الأساليب

الأكثر تقدماً وفق اتفاقية بازل2. اتفقت المصارف التقليدية العامة والخاصة العاملة في سورية أيضاً على وجود تحديات تتعلق بالظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة تعيق تطبيق اتفاقية بازل2.

وأخيراً، أظهرت نتائج تطبيق معامل ارتباط سبيرمان وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق معايير بازل2 في المصارف التقليدية العاملة في سورية وبين كلمن التحديات المرتبطة بتطبيق المحاور الثلاثة للاتفاقية وتلك المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية. كما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تحديات الموارد المادية والبشرية وبين واقع التطبيق فيما يتعلق بالمصارف العامة فقط.

استناداً للنتائج السابقة نوصي بما يلي:

ضرورة تطوير تقانة المعلومات والعمل على إنشاء قاعدة بيانات تاريخية موثوقة، يمكن الاعتماد عليها لتلبية متطلبات اتفاقية بازل2 لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية.

ضرورة تهيئة المصارف والكوادر البشرية وتكييف البيئة القانونية والتشريعية والمؤسساتية التي تساعد على الانتقال لتطبيق الأساليب المتقدمة في قياس المخاطر.

ضرورة تطوير القدرات المادية والبشرية في المصارف وبشكل خاص في المصارف العامة، من خلال التدريب والتعليم المستمر.

ضرورة عقد دورات تدريبية في مجال تطبيق اتفاقية بازل2.

ضرورة تشجيع المفتشين والمراقبين على مراقبة تطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف العاملة في سورية من خلال زيادة الحوافز والأجور.

وأخيراً نشير إلى أن لجنة بازل قد قامت في كانون الأول 2010 باقتراح اتفاقية جديدة (بازل3) تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين نوعية رأس المال حتى تصبح المصارف أفضل وأقدر على امتصاص الخسائر المحتملة،تشكيل نسبة رافعة مالية مخصصة لاحتواء تراكم المديونية المفرطة في النظام المصرفي، ووضع معايير ومقاييس دولية دنيا للسيولة مكونة من نسبة سيولة قصيرة الأجل ومن نسبة للسيولة طويلة الأجل. انطلاقاً من ذلك نوصي بأبحاث مستقبلية تتعلق بإمكانية تطبيق معايير اتفاقية بازل 3 ومدى فعاليتها في الدول النامية بشكل عام وفي سورية بشكل خاص.

المراجع:

8-1 المراجع العربية:

1. أبو كمال، ميرفت . *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين* . رسالة ماجستير غير منشورة. قسم إدارة الأعمال. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية: فلسطين. (2007).

2. زيدان، إيهاب . *مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سورية* . رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم علوم مالية ومصرفية. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق: سورية. (2010).

3. الطويل، ليلى. منهجية البحث العلمي. الطبعة الأولى. سورية: جامعة تشرين. (2015).

8-2 المراجع الأجنبية:

1. BARTH,J; CAPRIO,G; ROSS,l. *The Evolution and Impact of Bank Regulations*.The World Bank,2012. www.worldbank.com.

2. COOPER,R;SCHINDLER,S. *Business research methods*. 11th, Mc Graw Hill, United States,2009,781.

3. CORNFORD,A. *The Global Implementation of Basel II: Prospects and Outstanding Problems*. Research Fellow, Financial Markets Center. (2006).

4. FADUN,O. *Implications and Challenges of Basel II Implementation in the Nigerian Banking System*. Journal of Business and Management Nigerian , Issue 4(Jan.-Feb. 2013), PP 53-61. www.iosrjournals.org.

5. Financial Stability Institute; Bank for International Settlements.(2010). 2010 FSI Survey on the Implementation of the New Capital Adequacy Framework. Switzerland. Basel .ISSN 1020-9999 (online). www.bis.org.

6. GOTTSCHALK, R. *Basel II implementation in developing countries and effects on SME development.* Domestic Financial Sector Development', was held in New Delhi, 22-23 November. (2007).

7. LAYEQUE,I. *Basel II Implementation in Nigeria*. Pwc Financial Focus. (2013).www.pwv.com

8. MASOOD,O; FRY,J.M. *Risk management and the implementation of the Basel Accord in emerging countries: An_ application to Pakistan*. Munich Personal RePEc Archive, October, 2011.

9. TAVAKOL, M; DENNICK, R. *Making sense of Cronbach's alpha*. International Journal of Medical Education, ISSN: 2042-6372, PP 52-55.